

إفاضة العوائد

[26] [والحاصل انه كما يمكن ان يكون العام وجها لملاحظة الخاص لمكان الاتحاد في الخارج، كذلك يمكن ان يكون الخاص وجها ومرآة لملاحظة العام لعين تلك الجهة. نعم فيما إذا علم بالجامع تفصيلا لا يمكن ان يكون الخاص. وجهاله، لتحقيق الجامع في ذهنه تفصيلا بنفسه لا بوجهه فليتدبر. ثم انه لا ريب في ثبوت القسمين اعني ما يكون الوضع فيه خاصا والموضوع له كذلك كوضع الاعلام الشخصية وما يكون الوضع فيه عاما والموضوع له كذلك كوضع اسماء الاجناس. واما الاخير فهو - على تقدير امكانه كما مر - غير ثابت واما الوضع العام والموضوع له الخاص فقد يتوهم وضع الحروف وما اشبهها كاسماء الاشارة ونحوها ومما يمكن ان يكون منشأ التوهم امران (احدهما) ان معاني الحروف مفاهيم لوحظت في الذهن آلة لملاحظة حال الغير، مثلا لفظة من موضوعة للابتداء الذي لوحظ في الذهن آلة ومرآة لملاحظة حال الغير، ولا اشكال في ان مفهوم الابتداء وان كان بحسب ذاته كليا ولكن بعد تقيده بالوجود الذهني يصير جزئيا حقيقيا، كما ان المفهوم بعد تقيده بالوجود الخارجي يصير جزئيا كذلك (ثانيهما) - انه لما كان المأخوذ فيها كونها آلة لتعرف متعلقاتها الخاصة فهي] = تحت العام وان لم تتحقق صورته الشخصية في الذهن، وهذا المقدار يكفي لجعل الحكم له، نظير أن يتصور أحد عنواني ذي عنوانين، ويجعل ذاته موضوعا للحكم، فان تصور وجه الشئ تصوره بوجه. قلنا: ذلك الملاك أيضا بعينه موجود في طرف الخاص، فانه بعد اتحاده مع العام يمكن أن يقال: تصور أحد المتحددين تصور لذات الآخر وان لم يتصور عنوانه، فبعد ما رأى الواضع شيئا لم يعلم حقيقته يتصور ذلك الفرد ويضع اللفظ لما هو متحد معه، من دون تصور له الا بعنوان متحد معه وهو الفرد، وهذا معنى قوله: والحاصل.
